19991029-0006-E

MERS

MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AL HAYAT
Date : 1999-10-29
Photo No. : 135507

من حقهم أن يعرفوا

■ ما معنى ان تطالب أم بالتأكد من موت ابنها، وزوجة من فقدان زوجها، وشباب من التيقن بأن أباهم الذي اختفى عندما كانوا صغاراً رحل الى غير رجعة؟ ان صرخات الوجع هذه ما زالت تتعالى من عشرات آلاف اللبنانيين والمقيمين في هذا البلد.

الحروب الأهلية لم تنته بالنسبة الى هؤلاء جميعاً، وربما بالنسبة الى غيرهم. فانشباح الأحبة المفقودين تشد الى الماضي وتضغط على الحاضر وتعطل إمكانية مواجهة المستقبل بحرية. ومن حق ذوي سبعة عشر ألف مخطوف ان يطالبوا الدولة، وقد امتدت سلطتها على كل لبنان باستثناء الجنوب المحتل، من حقهم مطالبتها بإغلاق هذا الملف عبر قول الحقيقة مهما كانت جارحة.

لا يعيش هؤلاء هذياناً جماعياً. فما من لبناني أو فلسطيني مقيم في لبنان إلا ويعرف، على الأقل، صديقاً أو جاراً أو قريباً اختفى. والمنسي الشخصية المرتبطة بهذه الواقعة أكثر من ان تحصى وهي من النوع الذي لا يداوى بالنسيان.

ثم إذا افترضنا ان هناك من يحاول ان ينسى من أجل امتلاك قدرة الاستمرار فإن استفزازاً يومياً يمنعه من ذلك. يكفي ان يطالع المرء الصحف اليومية، أو يشاهد نشرات الاخبار، حتى يتذكر ان مسؤولين مفترضين عن عمليات الخطف يحتلون مواقع مرموقة في الحياة العامة: منهم نواب، ووزراء، وقادة أحزاب، ومرشحون لمناصب عليا. ولا يكتفي هؤلاء بمجرد الحضور بل يظهرون بفطرسة مذهلة، ثرواتهم ونفوذهم ويعتبرون ان حقهم قول أي كلام، ورسم مستقبل البلاد، وانتقاد الآخرين، والتهديد، احياناً، بإعادة عقارب الساعة الى الوراء.

لقد صدر قانون في لبنان يعفو عن جرائم الحرب. ولكن هذا القانون لا يصمد أمام الحقوق التي منحها الدستور للمواطنين. فهو يقيم بينهم تمييزاً يجعل من جريمة طالت صاحب مكانة عرضة للعقاب، ومن أخرى طالت شخصاً عادياً مشمولة بالعفو. ولذا فإن أهالي المخطوفين والمفقودين لا يطالبون بإسقاط العفو وانما، فقط، بحق المعرفة وذلك من أجل ان تكون الحقيقة مدخلاً الى اعادة صياغة العلاقة مع الحياة أو ما تبقى منها.

لقد رضي القتيل، وليس يرضى القاتل. المنكوبون أكثر استعداداً للتسامح والصفح شرط الاعتراف لهم بميزة أنهم منكوبون. ولذا يتجدد تحركهم خالياً من أي مطالبة بفتح المحاكمات وأبواب السجون. يريدون، فقط، حقهم في اجراء مراسيم دفن رمزية لقتلاهم. ويسعون، فوق ذلك، الى تعويض مادي يمكن تحصيله عبر العودة الى فكرة طرحت ذات مرة باستحداث «ضريبة حرب» اي ضريبة على الثروات التي راكمها البعض في خلال الحرب... وبفضلها!

لقد واجهت بلدان أخرى حالات من هذا النوع. ففي اميركا اللاتينية، الارجنتين مثلاً، تحدث الجلادون السابقون وتحملت الدولة مسؤوليتها. ولعل هذا السلوك ساعد على العبور نحو حالة ديموقراطية بعد فترة انتقال. وفي جنوب افريقيا درست لجنة خاصة التجاوزات السابقة وأصدرت تقريرها الضخم الذي يدعم الحالة التي أوجدها مانديلا، لأنه يؤسس التسامح على الحقيقة وعلى التوزيع العادل للمسؤوليات.

ان وظيفة الذاكرة، كما يقول البعض، هي تنظيم النسيان. ويحتاج لبنان الى هذه الوظيفة المحددة بدلاً عن المحاة التي لا تمحو شيئاً. والأسباب في ذلك كثيرة منها ان جمراً ما زال تحت الرماد.

لقد اختارت «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» شعاراً لحملتها: «من حقنا ان نعرف». هذا أبسط حقوقهم.

جوزف سماحة